



«المهام الموكلة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر كبيرة وموسعة، باعتبارها تنتظر في قضايا استقلال التونسيين وحتى الأجانب».

روضة العبيدي
رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في تونس



«أرفض إنشاء مراكز استقبال للاجئين في تونس وليبيا، والحل يبدأ بدعم الدول التي يأتي منها اللاجئين أو الدول التي يعبرون منها إلى أوروبا».

زيغمار غابرييل
وزير الخارجية الألماني

أي دور للدبلوماسية المغربية بعد العودة للاتحاد الأفريقي

● خبراء مغاربة يدعون إلى العمل بهدوء وإلى تنمية الاستثمارات مع الدول الأفريقية



بعد أن نجح المغرب في استرجاع مقعده داخل الاتحاد الأفريقي نهاية يناير الماضي، يرى خبراء أنه من الضروري نسج استراتيجية واضحة تحدد أهداف الدبلوماسية المغربية وكيفية التعاطي مع الملفات ذات الأولوية.

الرباط - يسعى المغرب إلى استئثار عودته إلى الاتحاد الأفريقي بشكل يحقق الأهداف الرئيسية لهذه العودة، عبر تقوية علاقاته مع الدول الأفريقية وتعزيزها على كافة الجوانب والصعد وخاصة الاقتصادية والسياسية منها.

وأجمع خبراء مغاربة في القانون الدولي والعلاقات الدولية على أهمية عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي كونها تشكل حدثا مهما جرى في نهاية السنة الماضية، لكنهم راوا أنه من الضروري أن يتحلى الفاعل الدبلوماسي بالحذر خلال تعاطيه مع ملفات جد حساسة داخل الاتحاد وخارجه.

وتتمت مناقشة هذا الموضوع خلال ورشة تفكير تولى تنظيمها المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والأمنية بالرباط، الأربعاء، حملت عنوان "الاتحاد الأفريقي.. ملفات ما بعد العودة"، حيث حذر صبري الحو، الخبير في القانون الدولي، من تركيز المغرب على طرد البوليساريو لأن ذلك سيهدد الكثير من الوقت.

وعوض التركيز على طرد البوليساريو واعتبارها من أولويات المغرب في المرحلة المقبلة بعد عودته إلى الاتحاد، اعتبر الحو أن المسألة تتطلب التفكير في من سيدعم المغرب في قضيتيه، وكيف يتم حشد أكبر عدد من الدول المؤيدة للأطروحة المغربية المقترحة أمام الأمم المتحدة.

وفي المقابل يرى إدريس لكريني، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاضي عياض، أن طرد البوليساريو يجب أن يكون أولوية مغربية، داخل أروقة الاتحاد الأفريقي. واعتبر كل المشاركين في الورشة أن الحذر من تصعيد لهجة الخطاب السياسي، هو الكفيل بتقليل نفوس الدول التي ساورها

تصويت البرلمان على قانون الاتحاد الأفريقي إجراء عادي لعودة المغرب إلى الاتحاد وليس اعترافا بدولة البوليساريو

الشك في نوايا المغرب. ودعا الباحثون، الدبلوماسية المغربية إلى التقيد بما جاء في خطاب العاهل المغربي الملك محمد السادس خلال القمة الأفريقية بأبيس أبابا. وكان يوسف العمراني المكلف بمهمة بالديوان الملكي، قد أكد خلال مداخلته في أشغال المنتدى الإقليمي الثاني للاتحاد من أجل المتوسط، برشلونة في يناير الماضي، أن الرؤية الملكية لأفريقيا تقوم على ثلاثة أعمدة أساسية وهي، تعزيز السلم والأمن والنمو المشترك، والاستفادة من التضامن في أفق ترسيخ الاستقرار في القارة.

ودعا المغرب بموازاة عودته إلى المنظم الأفريقي إلى خلق الظروف المناسبة لإبراز نماذج جديدة للنمو تكون مفيدة للمنطقة بأسرها، لا سيما من خلال تعزيز الموارد في بلدان الجنوب، ودعم التكامل الاقتصادي وتعزيز القيم الدينية والثقافية، من أجل تحقيق نماذج تنموية مبتكرة وأكثر شمولية،

المغرب مكانته لدى الأفرقة

وتعبئة كافة أوجه التآزر من أجل النمو والإندماج والعدالة الاجتماعية لضمان التقدم للجميع.

وبدوره دعا حسان بوقنطار، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط، إلى استثمار الأربع سنوات القادمة في العمل في هدوء وتنمية الاستثمار الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الجيدة مع الدول الأفريقية، حتى لا يبدو للأفرقة أن "المغرب جاء لفتح أفريقيا".

وأكد مراقبون أن عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي ستكون بداية لمرحلة جديدة لن يستكين فيها خصوم المغرب في التنغص عليه خصوصا وأن البوليساريو اعتبرت العودة بمثابة اعتراف بها كـ"دولة" لها حدود مع المغرب.

وعاد إدريس لكريني، الأستاذ بجامعة القاضي عياض، للتأكيد على أن تصويت البرلمان المغربي على مشروع قانون يتعلق

بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لا يمكن اعتباره اعترافا بدولة البوليساريو، بل هو إجراء يتعلق بالمسار المتبع لعودة المغرب إلى الاتحاد.

كما أقام معهد الدراسات الأفريقية يوما دراسيا، الأربعاء، بالرباط حول تحديات وفرص وأفاق عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي. واعتبر الباحث الجامعي هشام حافظ، أن عودة المغرب من شأنها أن تسمح له بلعب دور الربط بين مجموعة دول الساحل والصحراء (س ص) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، الذي يمثل حلقة وصل بين الركونفونية والدول الناطقة باللغة الإنكليزية.

وأكد المشاركون في هذا اليوم الدراسي أن عودة المغرب إلى الاتحاد، ستعمل على تحجيم المخاطر المحدقة بالسيادة المغربية برا وبحرا وسياسيا واقتصاديا.

ماكرون: استعمار فرنسا للجزائر جريمة حرب

الجزائر - وجهت الأوساط السياسية الفرنسية انتقادات حادة للمرشح الرئاسي إيمانويل ماكرون على خلفية تصريحات وصف فيها استعمار بلاده للجزائر بـ"الجريمة ضد الإنسانية".

ويعد تصريح ماكرون، الذي تضمنه استطلاعات الرأي ضمن الأوفر حظا في سباق الرئاسة، موقفا غير مسبوق من سياسي فرنسي بهذا المستوى.

وتطالب الجزائر رسميا وشعبيا منذ الاستقلال عام 1962 السلطات الفرنسية بالاعتذار عن جرائمها الاستعمارية، فيما تقول باريس إن "الأبناء لا يمكن أن يعتذروا عما ارتكبه الآباء والأجداد".

وقال ماكرون خلال زيارته للجزائر "إن الاستعمار يدخل ضمن ماضي فرنسا.. إنه جريمة بل جريمة ضد الإنسانية وعمل وحشي وهما جزء من هذا الماضي الذي يجب أن نشاهده أمامنا ونقدم اعتذارا لنا للذين ارتكبنا بحقهم هذه التصرفات".

وبحسب ماكرون، فإن "الاعتراف بوجود هذه الجرائم لا يجب أن يقودنا لتحميل المسؤوليات والتوريط لأنه لا يمكن بناء أي شيء على ذلك".

وأثارت هذه التصريحات سخط اليمين الفرنسي، حيث علق عليها فرانسوا فيون منافسه في الانتخابات الرئاسية، في تغريدة على تويتر قال فيها "السيد ماكرون تجرأ على وصف الاستعمار بجريمة الحرب.. هذه التوبة الدائمة غير لائقة".

وقال القيادي في حزب الجمهوريين اليميني جيرالد دارمانين "عار على ماكرون الذي سب فرنسا من الخارج".

ورد ماكرون على هذه الموجة من الانتقادات بتغريدة على تويتر قال فيها "أوقفوا الانقسامات حول هذه المواضيع.. أنا لم أتهم ولم أضخم الأشياء".

وماكرون، بحسب ما جاء في استطلاعات الرأي في فرنسا، هو في مقدمة المرشحين الأوفر حظا للفوز بسباق الرئاسة، الذي ستجرى جولته الأولى في أبريل القادم، ويقدم نفسه كبديل لتجاري اليمين واليسار في البلاد.

ورفض هذا السياسي الترشح باسم الحزب الاشتراكي ودخل كمستأجر مستقل بعد تأسيس حركة سميت "إلى الأمام".

وتملك الجزائر واحدة من أكبر الجاليات في فرنسا، حيث تشير أرقام رسمية أعلنها سفير الجزائر السابق بواشنطن عمار بن جامع، عام 2016 إلى أن "هنالك أكثر من مليون فرنسي من أصل جزائري هم معنيون حاليا بهذه الانتخابات".

الشاهد يتعهد بالتحقيق في اتهامات التعذيب في تونس

ونوهت هبة مرايف، نائب مدير قسم البحوث في المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية في تونس، بالتطور المسجل في تونس في مجال تكريس حقوق الإنسان وتركيز المؤسسات الضامنة لها على غرار هيئة الحقيقة والكرامة والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب علاوة على هيئة حقوق الإنسان، مؤكدة أن انتهاكات حقوق الإنسان تبقى واردة في جل الديمقراطيات ويجب التصدي لها بقوة القانون. وكانت منظمة العفو الدولية قد عبرت عن قلقها حيال استخدام السلطات التونسية لأساليب اعتبرت قاسية.

لبناء مقومات دولة القانون والمؤسسات في تونس.

وشدد على انفتاح الحكومة على التعاون مع سائر منظمات وجمعيات المجتمع المدني، وطنيا ودوليا، للتصدي إلى كافة أوجه الانتهاكات الممكنة لحقوق الإنسان.

وأعلن الوزير أنه يجري التنسيق مع الهيئات الحكومية المعنية للتحري في الانتهاكات المسجلة ومحاسبة مرتكبيها، قائلا "إن الحكومة تعمل على وضع إطار تشريعي لخلة الطوارئ والإجراءات الاستثنائية المشمول للسلطات العمومية اتخاذها في هذا المجال".

تونس - تعهد رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد بفتح تحقيق حول تقارير حقوقية تشير إلى مواصلة التعذيب في مراكز الإيقاف التونسية.

وأكد الشاهد أن البرلمان التونسي سيستجوب وزير الداخلية الهادي المجذوب بخصوص تقرير منظمة العفو الدولية بشأن التعذيب. ووعده بـ"إجراء تحقيقات في هذا الشأن وبأنه ستتم معاقبة من نبئت ارتكابه أخطاء وذلك في إطار القانون".

وكانت منظمة العفو الدولية قد نكرت، الإثنين الماضي، في تقرير أن قوات الأمن في تونس عادت إلى "استعمال أساليب قمعية قديمة من بينها التعذيب وحظر السفر ضمن حربها على الإرهاب". وقال الشاهد في تصريحات صحافية أثناء زيارته إلى ألمانيا، إن منظمة العفو تدخل بحرية إلى تونس بخلاف ما كان عليه الحال قبل ست سنوات.

واجتمع وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان مهدي بن غربية الأربعاء مع وفد من المنظمة الحقوقية. وأوضح بن غربية التزام حكومة بلاده بكسب المعركة ضد الإرهاب والتطرف وإبرادة ثابتة لتعزيز حقوق الإنسان. وأضاف أن المجتمع المدني يمثل شريكا استراتيجيا

بروكسل - طلب رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج من حلف شمال الأطلسي "الناتو" تقديم الدعم لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية في بلاده. ويستتق السراج في هذا الطلب أي تحركات محتملة لميليشيات موالية لحكومة خليفة الغويل في العاصمة طرابلس. وأوضح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبيرغ، الخميس، على هامش اجتماع وزراء الدفاع في بروكسل، أن حلف الأطلسي سوف يناقش حاليا باقضى سرعة ممكنة الطريقة التي يمكن تلبية الطلب من خلالها.

وأشار إلى أنه تم اتخاذ قرار بالفعل خلال قمة الحلف في الصيف الماضي بشأن استعداد الحلف لتقديم الدعم من الأساس. ويعد تحقيق المزيد من الاستقرار والنظام في ليبيا مقوما أساسيا لإتخاذ إجراء ناجح ضد الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا. ولكن لم يتسن حتى الآن تحقيق أوجه تقدم في هذا النطاق إلا على نحو محدود.

وفيما لم يتمكن السراج المدعوم من الأمم المتحدة من توسيع نطاق سلطة حكومة الوحدة الوطنية الخاصة به خلال عام في منصبه لتتمدد إلى خارج حدود العاصمة

طرابلس، قام خصمه خليفة حفتر بتقوية تأثيره في شرق البلاد. وأعلن "الناتو"، الأربعاء، أنه قرر إنشاء مركز خاص يتبع المجال الجنوبي للحلف وداخل مقر القيادة المشتركة للقوات الأطلسية في مدينة نابولي جنوب إيطاليا.

وقال ستولتنبيرغ، إن مهام محددة ستوكل لهذا المركز الجديد وفي مقدمتها إدارة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحديدا في دول مثل ليبيا والعراق. ولم يعط المسؤول الأطلسي توضيحات محددة بشأن دور المركز في الدولتين، لكنه



مستعد لأي تحرك يهدد حكومته

باختصار

دعا رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان مصطفى عبد الكبير، السلطات التونسية إلى جلب 13 طفلا تونسيا تتراوح أعمارهم بين السنتين والعشر سنوات من السجون الليبية، بعد أن نعتت بأبائهم وأمهاتهم شبهات إرهابية أو قتل عدد منهم في عمليتي مدينتي سرت وصبراتة.

استقبل وزير الشؤون المغربية والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية عبدالقادر مساهل، الأربعاء، بالجزائر العاصمة وفدا ليبيا هاما يمثل "البدنان المرصوص" برئاسة العقيد سالم محمد جحا، بحسب ما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية.

هنات وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، الأربعاء، المغرب على عودته إلى الاتحاد الأفريقي، مؤكدة أن المملكة ستشكل مصدر إلهام وقوة إيجابية من أجل تطوير أكثر للاتحاد والتعاون بين الأفارقة.

قرّر الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي التمديد في حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، ابتداء من الخميس وذلك "بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب، حول المسائل المتعلقة بالأمن القومي والأوضاع على الحدود وفي المنطقة عموما"، وذلك وفق بلاغ لدائرة الإعلام والتواصل برئاسة الجمهورية.

أعلن المجلس البلدي لمدينة طبرق شرق ليبيا، الخميس، عن إلغاء الاحتفال بالذكرى السادسة لثورة السابع عشر من فبراير، التي توافقت الجمعة، وتاجلها إلى حين تحرير كافة التراب الليبي من الإرهاب.